بلغاريا تتوقع بقاء ممرضاتها عاما اخر في السجن بليبيا

■ صوفيا ـ رويترز: تتوقع بلغاريا ان تبقى خمس من ممرضاتها وطبيب فلسطيني حكم عليهم بالاعدام في ليبيا بتهمة حقن أطفال بفيروس اتش.اي.في المسبب لمرض الايدز في السجن لمدة عام اخر اثناء نظر استئناف الحكم.

وقال وزير خارجية بلغاريا ايفاليو كالفين انه يأمل ان تستكمل الاجراءات هذا العام واذا لم تنجح فيما تريد ستسعى صوفيا الى تكثيف الضغوط الدولية لاطلاق سراحهم.

واصدرت محكمة ليبية احكاما بالاعدام على الممرضات والطبيب الشهر الماضي للمرة الثانية في القضية المستمرة منذ ثماني سنوات في اتهامات بنشر الفيروس عن عمد على الرغم من قول صوفيا وحلفائها ان الادلة العلمية تثبت براءتهم.

وقال كالفين في حديث لرويترز «نبذل كل ما في وسعنا لتسريع العملية. اذا كان هناك ما يجدي نفعا مع ليبيا فهو الضغوط الدولية».

وتضغط بلغاريا العضو في الاتحاد الاوروبي منذ الاول من كانون الثاني/يناير وحلفاؤها في بروكسل وواشنطن على طرابلس لاطلاق سراح الممرضات والطبيب.

وقال كالفين «اذ تمكنا من حمل الليبيين على بذل ما في وسعهم يمكننا ان ننجز هذا الاجراء القضائي خلال هذا العام».

ورد على سؤال عما اذا كان يتوقع ان تبقى الممرضات عاما اخر في ليبيا قائلا «نعم على الارجح».

واضرت القضية بجهود الزعيم الليبي معمر القذافي لتحسين علاقاته مع الغرب بعد عقود من العزلة الدبلوماسية مع اشتعال الغضب في ليبيا اذ توفي 50 من أكثر من 430 طفلا حقنوا بالفيروس.

لكن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي وحلفاء اخرين لبلغاريا يقولون ان الممرضات استخدمن ككبش فداء لابعاد التهمة عن النظام الطبي الليبي.

واشاروا الى أدلة على أن الممرضات تعرضن للتعذيب لتعترفن ودراسات خبراء في الايدز تظهر ان انتشار المرض بدأ على الارجح في مستشفى بنغازي للاطفال قبل ان تبدأ الممرضات العمل هناك عام 1998.

ويقول محللون انه على الرغم من اصرار ليبيا على استقلالية محاكمها فان مصير الممرضات والطبيب في يد القذافي ويخضع للتطورات السياسية لسياسة التقارب التي ينتهجها.

وقالت ليبيا ان القضية قد تحل من خلال هيئة تنفيذية ـ ما يطلق عليه مجلس القضاء الاعلى ـ الذي يمكن لحكومة القذافي ان تلغي فيه الحكم الصادر.

وطلبت كذلك عشرة ملايين يورو (12,95 مليون دولار) كدية عن كل طفل من بلغاريا حتى تعفو أسر الاطفال عن الممرضات.

وأسست بلغاريا وحلفاؤها صندوقا دوليا لتقديم العلاج والمساعدات الطبية ومساعدات أخرى للاطفال واسرهم لكن أمل في ان يكون هذا الصندوق خطوة على طرق حل المشكلة قد تعثر.

وقال القذافي في خطاب الشهر الماضي ان ثلاثة ملايين يورو يضمها الصندوق غير كافية. لكن كالفين اكد مجددا موقف بلغاريا القائل انها لن تدفع تعويضات اذ ان ذلك سيعني اعترافها بالذنب وانه لا مجال لان تتوقع ليبيا مزيدا من الاموال.

المحكمة الدستورية الالمانية ترد طعنا لمنير المتصدق

■ كارلسروبه (المانيا) ـ اف ب: اعلنت المحكمة الدستورية الالمانية الجمعة انها ردت طعنا تقدم به المغربي منير المتصدق المحكوم بالسجن 15 عاما لادانته بتهمة التواطؤ في اعتداءات 11 ايلول/سبتمبر 2001.

وحكمت محكمة هامبورغ الاثنين الفائت على منير المتصدق (32 عاما) بالسجن 15 عاما بتهمة «التواطؤ في ارتكاب جرائم قتل في 246 حالة»، وهو عدد الركاب في الطائرات التي خطفها الانتحاريون، وبـ«الانتماء الى منظمة ارهابية».

وكانت المحكمة الفدرالية الالمانية ادانت المتصدق بهذه الاتهامات في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وكلفت محكمة هامبورغ تحديد العقوبة.

ويتصل الطعن الذي تم رده الجمعة بالادانة الصادرة عن المحكمة الفدرالية.

من جهة اخرى، تقدم المتصدق بطعن اخر في الحكم الصادر عن محكمة هامبورغ بسجنه 15 عاما، ويتوقع ان تنظر المحكمة الفدرالية الالمانية فيه خلال الاسابيع المقبلة.

وفي حال رد الطعن، ينوي محامو المتصدق طلب اعادة فتح التحقيق بفضل شاهد نفي هو احد اعضاء «خلية هامبورغ» المغربي عبد الغني المزودي.

مثول سويدي من اصل مغربي امام العدالة بالرباط للاشتباه في ضلوعه بتجنيد «جهاديين» للعراق

فاطمة الصفري (اقصى اليمين) تحضر محاكمة والدها احمد الجمعة بسلا برفقة محاميها ومستشارة من سفارة السويد بالرباط

■ الرباط ـ اف ب: احيل سويدي من اصل مغربي متورط في شبكة لتجنيد «جهاديين» للعراق، الجمعة امام قاضي تحقيق خاص بشؤون الارهاب في سلا بالقرب من الرباط، على ما اعلن مصدر قضائي.

واعتقل احمد السفري (54 عاما) المتأهل من سويدية ليل 25 الى 26 كانون الاول/ديسمبر في تطوان (شمال)، بحسب ما اعلنت عائلته. وقالت دبلوماسية في سفارة السويد بالرباط لوكالة فرانس برس ان السفري هو رجل اعمال يقيم بين ستوكهولم والمغرب.

واضافت انه ملاحق بتهمة «تشكيل مجموعة ارهابية وجمع اموال لتنفيذ انشطة ارهابية وعقد اجتماعات غير مرخصة». واوضحت ان السفري سيمثل مرة ثانية امام القاضي ذاته في 18 كانون الثاني/يناير.

والسفري هو احد العناصر الـ26 الذين يشتبه في تورطهم في «شبكة ارهابية» وهم متهمون بتجنيد متطوعين للعراق. وقد تم اعتقالهم اواخر كانون الاول/ديسمبر شمال المغرب. وكانت الشرطة افادت انها فككت «شبكة ارهابية لها امتدادات دولية».

وقال المصدر ذاته ان لهذه الشبكة «ارتباطات ايديولوجية ومالية ولوجستية مع مجموعات دولية ارهابية مثل القاعدة والجماعة (الجزائرية) السلفية للدعوة والقتال والجماعة الاسلامية المقاتلة المغربية».

ويشتبه في تورط الجماعة الاسلامية المقاتلة المغربية في الهجمات التي نفذت في الدار البيضاء عام 2003 ومدريد عام 2004.

مغاربة يطالبون باغلاق معتقل غوانتانامو

■ الرباط ـ «القدس العربي»: نظمت الأربعاء وقفة احتجاجية أمام مقر الأمم المتحدة بالرباط للمطالبة بإغلاق معتقل غوانتانامو شارك فيها عشرات الناشطين في منظمات وجمعيات حقوقية.

وحملت الوقفة التي دعا إلى تنظيمها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية–فرع المغرب والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، شعار «المطالبة بإغلاق معتقل غوانتانامو».

وردد المشاركون في هذه الوقفة الاحتجاجية شعارات تدين «التعذيب في غوانتانامو وأبوغريب» «والاعتقالات السرية» و «غياب الشرعية الدولية».

وخلال هذه الوقفة تلا رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان عبد الحميد أمين بيانا لجمعيته يطالب بـ«الإغلاق الفوري لمعتقل غوانتانامو الرهيب وغير القانوني» و«الافراج عن كافة المحتجزين بمن فيهم المغاربة».

وندد البيان بـ«الصمت المطبق» الذي تلتزمه بعض الدول إزاء ما يجري في غونتانامو مشيرا الى أن هذه الوقفة هي بداية لوقفات أخرى ستنظم مستقبلا للتنديد بهذا هذا المعتقل و بمعتقل أبوغريب في العراق.

وقال أمين «باسم الديمقراطية وحقوق الانسان نطالب باغلاق كل من غوانتانامو وابو غريب كما نندد بكل المعتقلات والسجون غير الشرعية».

وقال نائب رئيس منتدى الحقيقة والانصاف عبد السلام بوطيب أنه «لا يمكن استئصال الإرهاب بواسطة معتقل غوانتانامو لأن الإرهاب وليد ظروف متعددة ومتجددة في نفس الآن، وبالتالي علينا أن نوقف هذه الهمجية المتجددة، وعلينا ان نفهم عمق هذه الظاهرة المرتبطة بالإحباط».

وقال المدير العام لمنظمة العفو الدولية ـ فرع المغرب محمد السكتاوي «إن مثل هذه الوقفة تتم في اكثر من عاصمة عبر العالم» مضيفا «إننا في منظمة العفو الدولية نطالب باغلاق مثل هذه النقط السوداء ونطالب بالمقاضاة على ما يمارس في هذه المعتقلات من انتهاكات لحقوق الانسان امام محاكم دولية، بفتح هذه المعتقلات في وجهه المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان».

الفاسي يدافع عن مشاركة «الاستقلال» في الحكومة المغربية

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

اكد زعيم حزب الاستقلال المغربي أن مشاركة حزبه في الحكومة «لا تعني التغاضي عن بعض الثغرات ومواطن الضعف» التي تهم مجالات القضاء، والرشوة، وسياسة الأجور.

وشدد عباس الفاسي الامين العام لحزب الاستقلال في افتتاح مؤتمر استثنائي عقده الحزب بالرباط لملائمة قوانينه مع القانون الجديد المنظم للاحزاب على أنه يمكن تجاوز الجوانب السلبية والتغلب على مواطن الضعف إذا ما توفرت بعض الشروط، وأهمها مرور الانتخابات التشريعية في السنة الحالية في كامل الشفافية والنزاهة، ومحاربة ظاهرة استعمال المال، وملاحقة جميع مستعمليه حتى يصبح البرلمان قويا محترما ومهابا، وأن تفرز النتائج أغلبية واضحة وأقطابا حزبية كما هو الحال في الدول الديمقراطية.

واضاف الفاسي ان من بين هذه الشروط، أن تكون مصداقية النتائج تتويجا للسياسة بمعناها النبيل وباعثة على الأمل ومحفزة لتصالح الشباب على الخصوص مع السياسة التي تخدم المصالح العليا للبلاد، وترسيخ قيم المواطنة والحكامة الرشيدة على جميع المستويات.

وفي ما يتعلق بالإصلاحات الدستورية، قال إن هذا الموضوع أصبح يطرح اليوم على كثير من المنابر والمنتديات السياسية والمجتمعية، معربا عن اعتقاده بأن اهتمام المجتمع المدني بالتطور الدستوري منذ بضع سنوات ظاهرة سليمة من شأنها أن تساهم في بلورة آراء مختلف فئات المجتمع حول الموضوع.

وقال الامين العام لحزب الاستقلال الذي يتولى منذ 2002 حقيبة وزير الدولة (نائب رئيس الحكومة) «آن الأوان لتجاوز المرحلة الانتقالية الراهنة، وولوج عهد الديمقراطية الحقيقية، من أجل الانصراف لتعبئة كل الجهود، لدعم أوراش الإصلاحات الكبرى، وتسريع وتيرة المسار التنموي، لتدارك ما ضاع من الزمن خلال العقود الماضية».

ووجه عباس الفاسي نداء «حارا وصادقا وأخويا» إلى الجزائر لتعمل على «رفع كل العوائق التي تجمد العلاقات بين شعبين شقيقين يطمحان إلى الوحدة والتعاون والتضامن».

وأكد تضامن الحزب الدائم والمطلق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير أراضيه، ومعالجة الخلافات بين الفصائل الفلسطينية بالحوار، وكذا تضامنه مع الشعب اللبناني، معربا عن الأسف لما آل إليه الوضع في العراق. وما يعرفه من مآس يومية، وقال «كنا نختلف مع المرحوم الرئيس صدام حسين في اختياراته ونظامه السياسي المغاير لتوجهنا الديمقراطي، غير أننا نُدين المحاكمة التي كانت موجهة، وغير عادلة، وانعدمت فيها حقوق الدفاع وأدنى الضمانات، حيث تحكمت الولايات المتحدة في هذه المحاكمة منذ اليوم الأول إلى النهاية، ونستنكر تنفيذ حكم الإعدام، كما نستنكر اختيار يوم عيد الأضحى المبارك الذي شكل إهانة واستفزازا لمشاعر المسلمين».

واعلن الفاسي تضامن حزبه مع الشعب العراقي ومساندته في حقه في صيانة وحدته الترابية، وتحرير بلاده من الاحتلال الأجنبي، وحرية تصرفه في خيراته، وبناء مستقبله وفق ما يرتضيه، مع تأكيدنا على أن إقرار الديمقراطية لا يتم عن طريق الاحتلال العسكري، أو أي تدخل أجنبي.

وقال الأمين العام لحزب الاستقلال أن الحزب بفضل عدد أعضائه الذي فاق 220 ألف عضو، وبفضل منظماته الموازية وجمعياته، ينخرط اليوم بعزم وحماس في بناء المغرب الجديد، مدافعا دائما على ثوابت الأمة ومقدساتها.

وزير التربية المغربي: اصلاح التعليم ليس انجازا حزبيا او فئويا

الرباط ـ «القدس العربي»

من الطاهر الطويل:

دافع وزير التعليم المغربي حبيب المالكي عن سياسة وزارته وإنجازاتها خلال السنوات الأخيرة، واعتبر أن من أكبر المكتسبات التي تحققت بهذا الخصوص هو استرجاع الثقة بين الوزارة والشركاء الاجتماعيين والجمعيات المهتمة بالميادين التربوية والحقوقية.

وخلال مؤتمر صحافي عقد الثلاثاء في الدار البيضاء، أجاب حبيب المالكي عن سؤال لـ«القدس العربي» حول مدى قدرة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر (الكوادر) والبحث العلمي على إعادة الثقة إلى التعليم العمومي بعدما أصبحت العديد من الأسر المغربية تتجه نحو التعليم الخاص، فقال الوزير إن الجميع استوعب أن مسلسل إصلاح التعليم الذي يعيش سنته السابعة ليس إنجازا حزبيا أو فئويا يحتكره تنظيم سياسي معين، بل هو مشروع سياسي وطني وضعته لجنة تمثل كل الحساسيات والمشارب؛ وذلك في إشارة إلى ما أُطلق عليه «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» الذي وضعته لجنة من الخبراء متعددي الاختصاصات والمشارب الفكرية والسياسية تحت إشراف مزيان بلفقيه مستشار العاهل المغربي.

وينتمي حبيب المالكي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المشارك في الحكومة المغربية والذي يتوفر على سبع حقائب وزارية: التعليم، العدل، الثقافة، المالية، إعداد التراب الوطني، الشباب، الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

وأضاف المالكي أن العامل الثاني الذي ساهم في إعادة الثقة إلى المؤسسة التعليمية هو جعل الحوار والتشاور مع المعنيين أسلوبا ونهجا في التعامل بكيفية مستمرة، وقال «إن إدارة التعليم كانت تعتبر بمثابة خصم من لدن نساء ورجال التعليم، واستطعنا معالجة الوضعية من خلال إرساء ثقافة الحوار». وأوضح أن العامل الثالث يتجلى في التأكيد ـ خلال التحاور والتفاوض مع المعنيين من الأمر من رجال التعليم ـ أنه إذا كانت هناك حقوق، فهناك أيضا واجبات منوطة بهم.

من جهة أخرى، سلط المالكي الضوء على مستجدات وزارته في ضوء الميزانية العامة للعام 2007، وكشف أن الوزارة شهدت زيادة هامة مقارنة مع العام الماضي تقدر بـ410 مليون درهم (دولار أمريكي واحد يساوي حوالي تسعة دراهم مغربية)، وأشار إلى إن ميزانية التسيير الخاصة بقطاع التربية الوطنية والمرتبطة بالمعدات والنفقات المختلفة ارتفعت بنسبة 6 في المئة، كما ارتفعت ميزانية الاستثمار بنسبة 15 في المئة. وقال إن هذه الزيادة تهدف إلى تجسيد انتظارات وتوجهات المرحلة الجديدة، حيث تم التركيز على مواصلة دعم التكوين (التدريب) المستمر والتأطير (الإشراف) التربوي. واستطرد قائلا إن الوزارة ستركز جهودها حول تأهيل البنيات الأساسية للمؤسسات التعليمية، وتأهيل الإدارة المدرسية وتمكينها من الإمكانيات المالية والمادية الضرورية، وجعل إلزامية التعليم أولية من أولوياتها ومن النجاح المدرسي أسلوبا وقيمة لمحاربة الهدر، أي التغيب عن الدراسة أو الانقطاع النهائي عنها. ولخص هدف المقاربة المعتمدة في هذا المجال بـ«جعل المؤسسة التعليمية مركز كل الاهتمامات والجهود في أفق إعادة الاعتبار لها داخل محيطها وداخل المجتمع».

وكان حبيب المالكي يتحدث حول واقع التعليم بالمغرب بمناسبة انعقاد مجالس إدارة «الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين»، وهي هيئات منتشرة بأقاليم المغرب وعددها 16 أكاديمية، تتولى الإشراف على قضايا التعليم في الأقاليم. وكانت هذه المجالس أُحدثت وفق ما سمي «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» وكذا تجسيدا للسياسة التي يُطلق عليها في المغرب «اللامركزية واللاتمركز».

«عندما سيصبح المغرب اسلاميا».. كتاب في فرنسا يحذر من «سقوط» المغرب في يد الاسلاميين مستقبلا

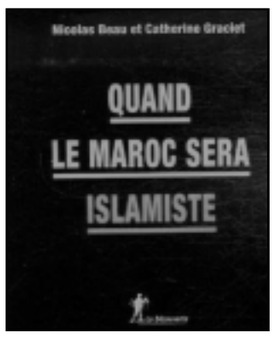

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

«عندما سيصبح المغرب اسلاميا» هو عنوان الكتاب الجديد الصادر في فرنسا خلال الأسبوع الجاري لمؤلفيه نيكولاس بو وكاترين غراسيي. والعنوان يحيل مباشرة الى نتيجة تبدو حتمية هي سقوط البلد في أيدي الاسلاميين، ويطرح مجموعة من السيناريوهات المحتملة مستقبلا بين العدل والاحسان والعدالة والتنمية والانتفاضات الشعبية أو سيناريو قائم على تحالف بين التكنوقراط والجيش.

الكتاب يبدأ بفصل اسمه «رسالة بالدم» التي يطرح فيه المؤلفان أن المغرب لم يعد ذلك الجدار في وجه الاسلاميين كما كان في عهد الحسن الثاني، ويستشهدان باعتداءين، ويقول حرفيا «مع الأسف، المغرب الجديد لن يشبه ذلك البلد المثالي الذي تم وصفه لنا. يوم 16 ايار/مايو 2003، استهدفت عملية إرهابية كبيرة الدار البيضاء، وكانت النتيجة 45 قتيلا ومئات الجرحى. المغرب لم يعد يشكل الاستثناء في العالم العربي، فالمملكة أصبحت من تلك الدول التي تعد رهينة الارهاب وتحتل الصدارة. وبعد أقل من سنة من اعتداءات الدار البيضاء، وقعت مجزرة أخرى، 11 اذار/مارس 2004 في مدريد، وكانت الحصيلة أكبر 191 قتيلا وآلاف الجرحى. ومجددا، أغلبية المتورطين يحملون الجنسية المغربية». وفي الفصل نفسه، يقدم الكتاب صورة سوداوية للواقع المغربي، يعتمد على تقارير الخبراء ليقول «في الوقت الراهن، عدد من الخبراء الذين استشرناهم في ضفتي البحر الأبيض المتوسط أعادوا تقييم مواقفهم بشأن القدرات الدفاعية للمملكة، فقد تحول المغرب الى أول منتج للحشيش في العالم.

وتحولت المملكة الى المعبر الرئيسي للهجرة السرية نحو الشواطئ الاسبانية. ولكن، أغلب قادة الغرب بمن فيهم الذين لا يرغبون في الاعلان عن ذلك علانية، يقرون بأن المشهد الاجتماعي والسياسي للبلاد في عهد محمد السادس شهد منذ التسعينات تغييرا عميقا...المغرب يوجد في وضع شبيه لما كانت عليه الجزائر سنة 1991 عندما كانت جبهة الإنقاذ تمثل أغلبية الشعب الجزائري».

ويضيف الكتاب «إذا كان الوضع العام أكثر تعقيدا، فالذي لا يمكن نقاشه هو أن موجة من المد الديني ينتشر في المغرب وتحت ثلاثة أشكال مختلفة. الأول، حزب العدالة والتنمية الذي يتسامح معه النظام بل يوظفه، الثاني تنظيم العدل والاحسان بعشرات الآلاف من أعضائه النشطاء والمقتنعين، والذين تغلغلوا في النسيج الاجتماعي والجمعوي الذي هجرته الدولة. والمكون الثالث محدود جدا ولكنه خطير ويتعلق الأمر بالتيار الراديكالي الذي بدأ يتسرب الى المجتمع حتى بدا أن المغرب تحول الى المصدر الأول للإرهابيين نحو أوروبا ودول الساحل».

الكتاب، يستشهد بتصريح لأحد مسؤولي مكافحة الارهاب في فرنسا الذي يقول في أكتوبر الماضي «علاقة بموضوع الارهاب، تونس استطاعت القضاء على الظاهرة ولا نخشى أي شيء، الجزائر نجحت في تجاوز المعضلة بتضحيات كبيرة فاقت 150 ألف قتيل، وأصبح المشكل من مخلفات الماضي. ويبقى المغرب المنطقة التي تثير القلق».

الكتاب يقوم عبر فصول متعددة برسم صورة سوداوية للمغرب على الصعيد الداخلي من هيمنة الفساد وارتفاع تجارة المخدرات وتراجع اقتصادي وارتفاع قوة الاسلاميين علاوة على الصعيد الخارجي بين تبني سياسة غير قارة بين الدول الثلاث التي تجمعها بالرباط علاقات استراتيجية وهي فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة ليمهد للفصل الرئيسي المعنون بـ«أي مستقبل للمغرب؟»

يعترف الكتاب بأن القوى السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة النظام هي القوى الاسلامية، «حزب العدالة والتنمية ولاسيما حركة العدل والاحسان. هدفهما الرئيسي هو إقامة دولة إسلامية في المغرب أو على الأقل أسلمة المجتمع. وعلى المدى القصير، ما ينشداه هو إجبار الملكية على فتح باب الاصلاح».

ويستخلص أن «العدل والاحسان» هو التنظيم المؤهل للعب دور ضاغط على الملكية. ويسرد مجموعة من المعطيات لتعزيز هذه الأطروحة أهمها عدم مشاركة أتباع الشيخ ياسين في أي انتخابات، الأمر الذي يمنحهم مصداقية لدى الرأي العام الذي يشكك في نزاهة هذه الانتخابات.

ويتقل الكتاب الى استعراض المراحل التي سيقطعها تنظيم «العدل والاحسان» لتحقيق الدولة الاسلامية أو «الخلافة الاسلامية»، وتتضمن أربع مراحل، المرحلة الأولى تحققت عبر تأسيس «العدل والاحسان»، والمرحلة الثانية تتجلى في «مناظرة وطنية تكون بمثابة مجلس للشورى»، والمرحلة الثالثة تتمثل في إصدار دستوري يفتح الباب أمام ديمقراطية حقيقية ونهوض اقتصادي يستفيد منه الشعب، ليكون التتويج بالقومة (مصطلح انتفاضة بالمفهوم الديني لدى العدل والاحسان) التي ستلبي «نداء الله» من خلال نزول الشعب الى الشارع للمطالبة برحيل النظام الملكي.

الكتاب لا يضع جدولا زمنيا لتطبيق هذه الأهداف ولكنه يتساءل ويجد جوابا نسبيا، وما تضمنه الكتاب حرفيا حول هذه النقطة «في مغرب محمد السادس، ما هي حظوظ العدل والاحسان لتحقيق نظرياتها؟ وفق الطريقة التي تتشبث الملكية بها بامتيازاتها، فمن المحتمل جدا استمرار التنظيم في استغلال أخطاء القصر ولمدة طويلة، وبدون الحديث عن قصر نظر الأحزاب السياسية التقليدية التي تدور في فلكه». ويستبعد الكتاب دخول التنظيم في المعترك السياسي على شاكلة العدالة والتنمية، ويؤكد «سيبقى التنظيم رابحا باستمراره في المشاركة غير المباشرة في الحياة السياسية»، ويستحضر عاملا أساسيا قد يقلب الأوضاع والمتمثل في «رحيل الشيخ ياسين» والتساؤل بشأن كيفية تعاطي تيارات التنظيم مع التطورات بعده.

في وصفهما للاحتجاجات الشعبية في المغرب، يلجأ مؤلفا الكتاب الى استعمال مصطلح jacqueries بالفرنسية، أي الانتفاضات الشعبية التي شهدتها فرنسا ابتداء من سنة 1358 نتيجة أزمة سياسية واقتصادية خانقة في البلاد.

والمصطلح يستعمل عادة في وصف الثورات التي تنتهي بتغييرات جذرية في رسالة واضحة الى أن الأوضاع في المغرب مقبلة على توتر اجتماعي، وإن كان الكتاب يعتقد أن نهاية 2006 تسجل توترات اجتماعية مستشهدا بتقرير أمريكي صادر في تموز/يوليو 2005 عن مؤسسة « Atlantic Intelligence الذي يعالج الاحتجاجات المنتشرة على طول الخريطة المغربية.

ويقتطف مقاطع من التقرير الأمريكي الذي من ضمن ما جاء فيه «من الشمال الى الجنوب، البلاد تعيش موجة من الاحتجاجات، لماذا يقوم مواطنون من ميدلت وفاس والحسيمة علاوة على الصحراء بتجاوز الخوف من قمع البوليس والسلطات عموما وينزلون الى الشارع للتعبير عن سخطهم».

ويضيف التقرير ان «الظاهرة ليست جديدة، ولكن في ظل الاختناق السياسي وعدم قدرة الملكية على اقتراح استراتيجية واضحة للتنمية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهذه الاحتجاجات تأخذ معنى خاصا».

التقارير الدولية والمقالات الصحافية المغربية التي يوظفها الكتاب في رسم الأزمة المغربية تساعده على الوصول الى بعض الحلول المطروحة مستقبلا، الأول ويتمثل في حل على الطريقة الايرانية، مستشهدا في هذا الصدد بالباحث محمد ظريف الذي يرى أنه «إذا لم ينطلق المغرب اقتصاديا ولم تلب الملكية مطالب الشعب، وقتها جميع ظروف ثورة على الطريقة الايرانية ستكون متوفرة. ويمكن استحضار احتمال ظهور قوة سياسية اصلاحية التي تستعمل الدين لتحريك الجماهير». ويطرح مؤلفا الكتاب مجموعة من الاحتمالات التي قد تؤدي الى الانفجار الشعبي بعدما يعتبران أن هذه الفرضية حتمية لا مفر منها، ويجملها في «عملية إرهابية؟ فضيحة مالية كبرى يتورط فيها المسؤولون المقربون من محمد السادس؟ انتفاضة جديدة في الصحراء الغربية؟ انتفاضة الجوع في مدينة الدار البيضاء؟».

ويستمر الكتاب في طرح السيناريوهات ومن ضمنها «سيناريو التكنوقراط ـ الأمنيين»، حيث يتحدث عن جماعة من المسؤولين الاقتصاديين في كبريات المؤسسات المالية الذين يؤمنون بـ«الثورة البيضاء» التي ستحل محل المخزن الذي فشل اقتصاديا وتولي الملكية دورا رمزيا في المغرب.

والمثير أن الكتاب ينسب تعبير «الثورة البيضاء» لهذه الجماعة المرتبطة بفرنسا والتي يؤكد أنها «تحتقر المخزن في اتصالاتها مع الخارج والهوة بينها وبين المخزن في اتساع مستمر». ويشبه الكتاب هذا السيناريو بما حدث في التشيلي عندما قام بينوتشي بانقلاب عسكري رفقة التكنوقراط. الكتاب يقدم وصفة متكاملة لتحالف التكنوقراط مع الأمنيين والعسكريين أبرزها، دور رمزي للملك، وضع خطوط حمراء وانفتاح اقتصادي تام وتفاهم مطلق مع الولايات المتحدة،كل هذا للجم الحركات الاسلامية.

احداث تونس تطرح اسئلة حول استقرار «الخطر الاصولي» في دول المغرب العربي

■ الجزائر ـ رويترز: كانت موجة من عمليات المتشددين بما في ذلك اشتباكات نادرة وقعت في تونس اختبارا لجهود مكافحة الارهاب في أنحاء منطقة شمال افريقيا وهي المنطقة التي تنظر لها القاعدة على أنها منصة اطلاق محتملة لشن هجمات جديدة على العواصم الاوروبية.

ومن المتوقع أن تكثف دول المغرب العربي التعاون الامني بعد أعمال عنف في الجزائر وتونس واعتقالات في المغرب مما أثار مخاوف من احتمال انشاء ائتلاف من جماعات يضم مقاتلين جددا حنكتهم المعارك في العراق وأفغانستان.

ويقول محللون ممن يتعقبون محاولات القاعدة لتقوية شبكتها في المغرب العربي وجاليات من هم من ذوي أصول شمال افريقية في أوروبا ان من أكثر التطورات جذبا للانتباه معركتين بالاسلحة النارية خلال شهرين في تونس التي عادة ما تتسم بالهدوء.

وقتل ما يصل الى 14 مسلحا في اشتباكات مع قوات الامن داخل تونس وحولها في 23 كانون الاول/ديسمبر والثالث من يناير كانون الثاني في اختراق خطير للامن في البلد المحكوم بقبضة قوية والذي يعرفه أغلب الاوروبيون باعتباره مكانا هادئا لقضاء العطلات.

وقالت السلطات ان الاضطرابات شملت «مجرمين خطرين». ولكن صحيفة «الشروق» الخاصة قالت ان المسلحين وجميعهم من التونسيين باستثناء شخص واحد موريتاني من الاسلاميين الذين تسللوا الى البلاد قادمين من الجزائر. وقال المحلل المغربي محمد ظريف «ما حدث في تونس سيدفع حكومات المنطقة الى تكثيف التعاون»، مضيفا أن المتشددين في المنطقة يتعاونون معا في الوقت الحالي في اطار الفكر السلفي الذي تتبناه القاعدة.

ومضى يقول «قبل ذلك كانت كل حكومة تعتقد أنها محصنة من خطر السلفيين وتركوا الجزائر تخوض معركتها وحدها مع الاسلاميين المتشددين» في اشارة الى الصراع بين الاسلاميين الجزائريين والقوات الامنية الذي بدأ عام 1992.

وأردف قائلا «هذه المرة ربما يشكلون جهات للتعاون الامني لجعل تعاونهم ضد السلفيين أكثر فاعلية».

ولا يروق التعاون في مجال مكافحة الارهاب بسهولة للادارات التي يحكمها الفكر الامني على السواحل الجنوبية من البحر المتوسط والتي تسعى لبسط سيطرة قوية على مجتمعاتها وتمقت أي شيء يمكن اعتباره تدخلا خارجيا.

ولكن خبراء يقولون ان دلالات التنسيق عبر الحدود بين الجماعات المتشددة في المنطقة والتي زودت الصراع في العراق وأفغانستان ضد القوى الغربية بتدفق متواصل من المتطوعين يستلزم رد فعل اقليميا يستند الى روح الفريق.

وقال كلود مونيكيه من المركز الاوروبي للمعلومات الاستراتيجية والامن في بروكسل «انهم يعلمون أنهم يواجهون خطرا مشتركا. انهم يعلمون أنه ليس أمامهم خيار آخر في هذا الصدد».

وفي أواخر كانون الاول/ديسمبر قالت صحف جزائرية ان قوات الامن الجزائرية اعتقلت اثنين من التونسيين «ينتميان الى شبكة ارهابية دولية».

وفي الجزائر انفجرت قنبلة قرب حافلة تقل عمال نفط أجانب يوم العاشر من كانون الاول/ديسمبر في حي راق بالجزائر العاصمة مما أسفر عن مقتل اثنين في أول هجوم يستهدف الاجانب منذ سنوات.

وأعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال ومقرها الجزائر مسؤوليتها عن هذا الهجوم والتي يعتقد مسؤولو أمن أنها تجتذب أعدادا متزايدة من الاسلاميين المتشددين في المنطقة وانها توفر لهم التدريب.

وفي 30 تشرين الاول/أكتوبر لقي ثلاثة حتفهم في هجومين شبه متزامنين بحافلتين ملغومتين على مركزين للشرطة الجزائرية في أكثر هجمات الجماعة السلفية اتقانا منذ عدة سنوات. وأعلنت الحكومة المغربية يوم الرابع من كانون الثاني/يناير أن قواتها الامنية قضت على خلية اسلامية متشددة زعمت انها تجند المتطوعين للقتال في العراق واعتقلت 26 شخصا.

ويقول المغرب وهو من أشد حلفاء الولايات المتحدة انه قضى على أكثر من 50 خلية للاسلاميين المتشددين منذ التفجيرات الانتحارية التي وقعت في الدار البيضاء العاصمة المالية للبلاد عام 2003.

ويقول خبراء ان المنطقة التي تمتد من موريتانيا وحتى ليبيا تمثل عنصر جذب للقاعدة بسبب قربها الى أوروبا مما يجعلها مركزا للدعم بالامدادات والنقل وسهولة الوصول من خلالها الى الجاليات الكبيرة من الاسلاميين القادمين من شمال افريقيا في المدن الاوروبية.

ويعتقد خبراء أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال خفضت من هدفها الاصلي وهو الاطاحة بالحكومة لصالح استهداف الغربيين والترويج لعملياتها من خلال استخدام مهارات متزايدة في الانترنت.